ورقــة حقائــق

قطاع الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات
والحقوق الرقمية الفلسطينية

بين الاستهداف المنظم"
"والقيود المفروضة

مركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق:

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والحقوق الرقمية الفلسطينية

"بين الاستهداف المنظم والقيود المفروضة"

أغسطس 2021

مركز الميزان لحقوق الإنسان

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين – قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترول، (مقر السفارة الروسية سابقاً) –

ص.ب: 5270 تليفاكس: 7/ 2820442-8(0)-970+

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق الأول، ص.ب : 2714 ، تليفاكس: 4/ 2484555-8(0)-970+ :

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان- عمارة قشطة – الطابق الأول، تليفاكس: 2137120-8(0)-970+

البريد الالكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الالكترونية: www.mezan.org

لتقديم الشكاوي والمقترحات، الرجاء الدخول على موقع المركز الالكتروني واختيار أيقونة الشكاوي والاقتراحات www.mezan.org

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مركز الميزان لحقوق الإنسان © 2021

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك الحقوق الرقمية [1]، للفلسطينيين في قطاع غزة، وتحرمهم الاستفادة من التطور الرقمي والتقني، من خلال فرض القيود على دخول المعدات اللازمة لتطوير هذا القطاع، وعدم السماح بتشغيل الجيل الثالث والرابع من الإنترنت. وتستمر استهداف البنية التحتية والمنشآت والشركات العاملة في مجال قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل مباشر وغير مباشر. وخلال العدوان الأخير على قطاع غزة (10 إلى 21 أيار/ مايو 2021) تعمدت تلك القوات استهداف المرافق والأجهزة والمعدات الرقمية وألحقت بها خسائر فادحة نتيجة الأضرار المباشرة وغير المباشرة.

إن خدمات الاتصالات والإنترنت لها أهمية خاصة بالنسبة إلى سكان قطاع غزة نتيجة الحصار المشدد والمفروض منذ (14) عاماً، واستمرار القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل. وأصبحت هذه الخدمات بالرغم من محدوديتها بمثابة نافذة للتواصل مع العالم الخارجي وتبادل المعلومات والخبرات، والمشاركة في الندوات ومواكبة التطورات العلمية في المجال التقني والصحي والأكاديمي والاقتصادي، فضلاً عن متابعة الأخبار والتطورات التي تؤثر على حياتهم اليومية. وتضاعفت أهمية هذه الخدمات بشكل لافت بعد جائحة (كوفيد- 19) لاسيما بعد تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية مثل: التباعد الجسدي والاجتماعي ووقف الاجتماعات، واعتماد التعليم الإلكتروني عوضاً عن التعليم الوجاهي.

تستعرض الورقة مجموعة من الحقائق الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنت وانتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تسلط الضوء على الاستهداف المنظم لهذا القطاع والأضرار والخسائر التي لحقت به، علاوة على القيود المفروضة والمشددة والتي تحول دون تنميته وتطويره، وتقدم الورقة مجموعة من التوصيات.

أولاً/ القيود المفروضة على الحقوق الرقمية الفلسطينية [2] وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول العالم، تطورات متسارعة تزيد من درجات الاعتماد عليه، وباتت خدماته ضرورية وحيوية في عالم اليوم ولا يمكن الاستغناء عنها. وتتعمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي وضع العراقيل التي توسع الفجوة الرقمية بين قطاع غزة والعالم، وتحول دون تطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي، الذي بات يراوح مكانه دون تحسن في جودة الخدمة مقارنة مع الأسعار.

وبجانب عمليات الاستهداف والتدمير لمكونات بنيته التحتية، تواصل تلك السطات حظر دخول المواد والمعدات والأجهزة اللازمة للإصلاح والتطوير، وتطال هذه القيود حرية الحركة والتنقل للأفراد والعاملين والفنيين في قطاع البرمجيات والاستشارات؛ الأمر الذي يحرمهم من الالتحاق بالدورات التدريبية العملية، وورش العمل المتخصصة التي تعقد خارج القطاع.

(1) تعتبر الحقوق الرقمية أو حقوق الانترنت امتداد طبيعي لحقوق الانسان في عصر الثورة التكنولوجية والتطور الرقمي المتلاحق، في العالم الواقعي، وهي حقوق أقرتها الأمم المتحدة، وتنسجم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويعدّ قرار مجلس حقوق الإنسان في العام 2012م أبرز القرارات التي تنص على الحقوق الرقمية حيث أكد على أنّ الحقوق التي يتمتع بها البشر في الحياة الواقعية يجب أن تكون محمية على الانترنت دونما اعتبار للحدود وبأي وسيلة يختارها الأشخاص، وأكد على القرار نفسه خلال العامين 2014 و2016م.

(2) الحقوق الرقمية الفلسطينية، تشمل: حرية الرأي والتعبير على الانترنت، الحق في الوصول للمعلومات، الحق في الخصوصية، الحق في حماية البيانات، الحق في التحرر من الرقابة، الحق في الأمان الشخصي، الحق في الانتصاف العادل.

ويترافق ذلك مع استمرار سلطات الاحتلال بفرض هيمنتها وسيطرتها على الطيف الترددي الفلسطيني وحظرها تشغيل الجيلين الثالث والرابع من أجيال الإنترنت في قطاع غزة. كما تمنع بين الحين والآخر دخول الوقود ومكونات أنظمة الطاقة البديلة التي تعد من المدخلات الرئيسية لتشغيل أجهزة البث والاستقبال الهوائية ومحطات الاتصال في ظل انقطاع التيار الكهربائي.

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي سيطرتها على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية في العام1967م، ورغم أن إسرائيل قامت بنقل بعض السيطرة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية باستثناء القدس وقطاع غزة، إلا أنها احتفظت بالسيطرة على الجوانب الحاسمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعل الفلسطينيين تابعين لإسرائيل بدل السماح لهم بتطوير شبكة مستقلة وبالتالي التمتع بتدفق أكبر للمعلومات، وهذه السيطرة الإسرائيلية المتواصلة لم تعق تطور هذا القطاع الحيوي بل سمحت لإسرائيل بإجراء مراقبة جماعية على الفلسطينيين وتقييد وصولهم إلى الحقوق الرقمية، وبفعل هذه الهيمنة والتحكم يضطر الفلسطينيون للاعتماد على المفعّلين الإسرائيليين لتزويدهم بخدماتهم، ويواجهون تدميراً مستمراً لشبكاتهم وأجهزتها من قبل إسرائيل ويتكبدون خسائر مادية طائلة [(3)].

تستعرض الورقة أبرز القيود المفروضة على النحو الآتي:

- تتحكم سلطات الاحتلال في التقنيات والأجهزة المستخدمة في قطاع الاتصالات في قطاع غزة، حيث تحظر تشغيل الجيلين الثالث والرابع من الإنترنت، وفي هذا السياق يؤكد مختصون أن تشغيل الجيل الثالث والرابع في القطاع سيعمل على خلق نقلة نوعية ونهضة اقتصادية، وسيوفر فرص للعمل عن بعد، ويسهل حياة الناس. كما أن تقنيات الجيلين الثالث والرابع سوف تخفض أسعار المكالمات وحزم الإنترنت. لكن السلطات الإسرائيلية ما زالت تمنع فتح الترددات اللازمة وإدخال المعدات المطلوبة لتشغيلها، ويعتبر قطاع غزة المنطقة الوحيدة في العالم التي مازلت تستخدم الجيل الثاني من الإنترنت[(4)].

- تواصل سلطات الاحتلال فرض القيود على دخول الكابلات والمعدات والأجهزة المستخدمة في مجال الاتصالات وتحظر دخول الأجهزة المتطورة وهذا سلوك مستمر حتى قبل العدوان الأخير على قطاع غزة. وفيما منعت سلطات الاحتلال دخول أي مواد خاصة بعد العدوان فقد كانت تسمح بدخول بعض المعدات وفق إجراءات وتنسيق خاص وعادة هذا يستغرق ما بين (6) شهور إلى عامين، وهذا يحرم الشركات من مواكبة التطور واقتناء المعدات الحديثة. فإحدى الشركات حاولت إدخال خادم (Server) عالي المواصفات قادر على توزيع الخدمات واستمر التنسيق عامان وعند السماح بدخول الجهاز قامت الشركة المصنعة بإنتاج جهاز أحدث وبمواصفات أعلى[(5)].
- فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيود مشددة على الحقوق الرقمية الفلسطينية، وسيطرت على المجال الكهرومغناطيسي وقيّدت استخدام المشغلين الفلسطينيين للترددات، ولم يتم توفير بوابة دولية للمشغّل الفلسطيني للاتصالات المتنقلة وأجبرتهم

(3) المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي "حملة"، تقرير بعنوان اتصال متقطع "السيطرة الإسرائيلية على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية وتأثيرها على الحقوق الرقمية"، نشر بتاريخ 2019/1/28م. الرابط: https://cutt.us/I2s7Y.

(4) مقابلة مع المهندس/ زياد الشيخ ذيب- مدير عام التراخيص في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قابله الباحث: باسم أبو جريّ بتاريخ (21 يونيو2021).

(5) رامي نبيل أبو شعبان، المدير الإقليمي لاتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات (PITA)، قابله: باسم أبو جريّ بتاريخ (27 يونيو 2021).

على التواصل مع العالم الخارجي بواسطة شركات اسرائيلية، ورغم قيام بعض المشغّلين بإنشاء بوابات دولية خارج فلسطين إلا أن الاحتلال يتقاضى نسبة عن المكالمات في غزة والضفة [6].

- تكبدت الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تكاليف اضافية جراء استمرار أزمة الطاقة الكهربائية، فضلاً عن حظر دخول الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء، الذي يعتبر من المدخلات الرئيسية لتشغيل الأجهزة والأبراج الهوائية ومحطات الاتصال في ظل انقطاع الكهرباء، علاوة على تدمير الطرقات والشوارع وتدمير الأعمدة والأسلاك بأنواعها وأحجامها المختلفة[7].

- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها للحقوق الرقمية الفلسطينية، وتضغط على إدارات شبكات التواصل الاجتماعي من أجل إغلاق حسابات النشطاء الفلسطينيين أو تقييدها حيث تدعي أن منشوراتهم تحريضية (تحضّ على العنف). وبينما وجد الفلسطينيون في شبكات التواصل الاجتماعي نافذة جديدة للتعبير عن آرائهم، فوجئوا بأنها تحولت إلى أداة لقمع حرياتهم وأصبحوا عرضة للاعتقال والتضييق[8].

ثانياً/ الأضرار والخسائر الناجمة عن العدوان:

شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدواناً على قطاع غزة بتاريخ 10 آيار/ مايو 2021م، استهدفت خلاله شبكات الاتصالات وكابلاتها الرئيسية وأبراج البث، وتسببت في معاناة كبيرة لعشرات آلاف السكان بسبب انقطاع خدمات الانترنت، وانتهكت الحقوق الرقمية لسكان القطاع. وتكبد قطاع الاتصالات والانترنت خسائر بالغة نتيجة الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن تدمير الطرقات والشوارع وتدمير الأعمدة والأسلاك بأنواعها وأحجامها المختلفة. وألحقت الهجمات العسكرية الإسرائيلية وخاصة استهداف البنايات العالية (الأبراج) والطرق والشوارع أضراراً كبيرة بالشبكات والأجهزة وأصول الشركات التي تقدم الخدمات في مجال الانترنت والاتصالات.

كما تضررت المشاريع الريادية الناشئة التي تنشط في مجال تكنولوجيا المعلومات (I.T) حيث تباينت الأضرار ما بين كلي وجزئي. كما اتخذت سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول للعدوان قراراً فرضت بموجبه حظراً شاملاً على حركة البريد السريع عبر معبر (إيرز)، وجراء ذلك توقفت المعاملات الرسمية كإصدار جوازات السفر والحصول على تأشيرات من السفارات في رام الله، وبعض المرضى ممن تمنعهم إسرائيل من الوصول للمستشفيات أصبحت حياتهم أمام خطر داهم، وكان لهذا الإجراء انعكاسات خطيرة على حياة السكان.

(6) المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي، مرجع السابق.

(7) رامي أبو شعبان، مرجع سابق.

(8) المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي "حملة"، تقرير حول حريات الانترنت في فلسطين "مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرقمية"، نشر بتاريخ 2018/1/22م. الرابط: https://cutt.us/ydOoX.

تستعرض الورقة أبرز انتهاكات قوات الاحتلال خلال العدوان:

- تسبب القصف الإسرائيلي العنيف الذي طال الشوارع والطرق المرصوفة والبنايات المدنية، ولاسيما الأبراج السكنية التي تحتوي على أجزاء من البنية التحتية للعديد من شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومزودي الإنترنت عن وقوع أضرار وخسائر جسيمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجاوز عدد الشركات المتضررة (80) شركة منها (8) شركات ومؤسسات إعلامية، تم تدميرهما بالكامل خلال قصف الأبراج حيث تشير التقديرات الى أن خسائر هذه الشركات تتجاوز الـ(17) مليون دولار وتصنيفها كالآتي [9]:

جدول يوضح تصنيف وعدد شركات تكنولوجيا المعلومات المتضررة خلال العدوان

مجال عمل الشركة	عدد الشركات
موزع انترنت	40
برمجيات	10
اعلام ومونتاج	11
IT	9
هاردوير	5
معرض هاتف خلوي	2
بريد	4
مشغل اتصالات	1
مشغل خلوي	1

- تنوعت الخسائر التي لحقت في أصول الشركات ومشاريع ريادة الأعمال، بسبب تدمير الأجهزة والمعدات، فضلاً عن أضرار الشبكات الخارجية، وتدمير عشرات الكيلو مترات من كوابل الألياف الضوئية (الفايبر) التي توصل الإنترنت. كما أن الأبراج العالية يوجد على أسطحها العلوية أجهزة توزيع لخدمة الإنترنت (ميكروويف) ومراكز وأبراج إرسال واستقبال، وبعد تدمير الأبراج السكنية دمَّرت الأجهزة، ما أجبر بعض الشركات على التوقف كلياً عن تقديم الخدمة.
- تنوعت خسائر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ما بين أضرار في الأجهزة والمعدات وبين خسائر تعاقدية وتشغيلية، بحيث تسبب انقطاع الانترنت في خسائر كبيرة تجاوزت الخسائر المباشرة إلى خسائر غير مباشرة، من بينها تأخير وعرقلة وإرباك وتقويض عمل آلاف الشباب/ات الذين يعملون عبر " منصات العمل عن بعد". وضاعف استهداف هذا القطاع الحيوي من العزلة الجغرافية لسكان قطاع غزة، وتجاوز عدد مشاريع ريادة الأعمال المتضررة (120) مشروع، تم تدمير (30) منها بشكل كامل. كما تشير التقديرات الى أن خسائر هذه الشركات تزيد عن مليون دولار، وتوضح البيانات أن العدد الأكبر من المشاريع المتضررة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات [10].

(9) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إحصائيات أضرار العدوان الاسرائيلي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع غزة، حصل عليها باحث المركز باسم أبو جريّ، بتاريخ (22 يونيو 2021).

(10) المرجع السابق.

جدول يوضح تصنيف مشاريع ريادة الأعمال المتضررة

مجال العمل	العدد
تكنولوجيا المعلومات	50
خدماتي	29
تجاري	22
زراعي	12
صناعي	9
غذائي	4

- توقفت حركة البريد السريع بين قطاع غزة والضفة الغربية، جراء قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق معبر (إيرز)، وبجانب التأثيرات السلبية لهذا القرار على حياة وحقوق المواطنين نتيجة عرقلة معاملاتهم الرسمية، تضررت (10) شركات تعمل في هذا المجال نتيجة توقفها عن العمل، كما تسبب القصف العشوائي في وقوع أضرار في (4) شركات تعمل في مجال البريد السريع [11].

- أكد اتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات (PITA)، أنه تمكن من رصد الأضرار في **(56)** شركة من أصل **(120)** شركة – وهي لا تشمل (3) شركات (جوال، الاتصالات، أوريدو)– وأثبتت البيانات التي جمعها الاتحاد أن **(13)** شركة منها تم تدميرها بشكل كلي، و**(25)** شركة منها تضررت بشكل جزئي، بينما تكبدت (18) شركة خسائر نتيجة فسخ العقد والتوقف عن العمل، وهذه الشركات تُشغل **(873)** موظف، وتتوزع خدماتها بين أربعة قطاعات فرعية هي العتاد والأجهزة (Hardware) و بين البرمجة الحاسوبية والتطبيقات (software) علاوة على خدمات لها علاقة بتقديم الاستشارات والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات (I.T) وفي مجال خدمات تزويد الإنترنت (ISP) [12].

- وثّقت الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PICTI)، الأضرار والخسائر في **(46)** من المشاريع الريادية الناشئة (START UP). وتتنوع مجالات عمل المشاريع وخدماتها، حيث يعمل (26) مشروعاً منها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) و(8) في مجال التجارة، و(11) في مجال الخدمات. وحول حجم الأضرار والخسائر وطبيعتها فقد تضرر **(18)** مشروعاً منها بشكل كلي، و(27) مشروعاً تضررت بشكل جزئي، ويشمل الضرر: (فسخ عقود عمل، أضرار في المعدات، وأضرار في المبنى والأثاث)، ومن بين هذه المشاريع (10) مشاريع تعود ملكية المكان لأصحاب المشروع، و(35) المشاريع مستأجرة للمكان [13].

- تعتبر شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، واحدة من النماذج التي تعكس حجم القيود والتحديات التي تتعرض لها الشركات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تكبدت خسائر كبيرة في العدوان الأخير على قطاع

(11) مقابلة مع المهندس/ زياد الشيخ ذيب، مرجع سابق.

(12) مقابلة مع الأستاذ/ رامي نبيل أبو شعبان، المدير الإقليمي لاتحاد شركات أنظمة المعلومات والاتصالات (PITA)، قابله: باسم أبو جريّ بتاريخ (27 يونيو 2021).

(13) مقابلة مع الأستاذة/ مجد أبو مدللة، منسقة المشاريع في الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (PICTI)، قابلها: باسم أبو جريّ بتاريخ (27 يونيو 2021).

غزة بعد أن لحقت أضرار بآلاف الكوابل والشبكات النحاسية، وشبكات الألياف الضوئية، ومئات الأعمدة، وعشرات من الخزائن (الكبائن)، فضلاً عن وقوع أضرار في المخازن والمولدات، وتزامن ذلك مع أزمة الطاقة الكهربائية التي تفاقمت خلال العدوان مما دفع الشركة إلى شراء كميات أكبر من السولار من أجل تشغيل الأجهزة اللازمة لضمان استمرار خدمة الاتصالات والإنترنت، يترافق كل ذلك مع قيود وصعوبات تواجه الشركة في استيراد المعدات والأجهزة اللازمة لإصلاح هذه الأضرار وتطوير الخدمة.

" تعمل شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، في ظروف بالغة الصعوبة وتبذل جهود كبيرة لتجنب أي عرقلة في العمل وتستثمر في مواردها البشرية والمادية بشكل مثالي، وقد صممت مسارات بديلة واحتياطية لضمان تقديم الخدمة في أي ظرف وأي طارئ؛ وهذا مكّن الشركة من استئناف خدماتها بعد قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف مسارات رئيسية في وسط وغرب غزة؛ حيث تسبب ذلك في قطع الخدمة لأوقات محدودة قبل أن يتم استئنافها. ونتيجة الأضرار المباشرة وغير المباشرة واستهداف ممتلكات الشركة ومكونات الشبكة، فقد تأثر آلاف العمال والمتعاقدين والموزعين ومقدمي الخدمات، نتيجة لعدم تمكن الشركة من ممارسة العمليات المختلفة بشكل طبيعي. وفي ظل هذه الظروف المعقدة تسعى الشركة دائماً لتحسين وتطوير أدائها في مختلف مجالات عملها، وتعمل على إطلاق سرعات خط نت فائقة، وتقديم أفضل الخدمات في حدود الإمكانيات المتاحة، علماً أن الشركة تواجه منافسة من قبل الشركات الإسرائيلية التي يسمح لها بتقديم الخدمات في بعض مناطق السلطة الفلسطينية. كما تواصل سلطات الاحتلال حظر دخول المواد والمعدات التي تصنفها على أنها مزدوجة الاستخدام (Double uses)، وهذا يعوّق قدرة الشركة على النمو خاصة وأن من بين المواد الممنوع استيرادها معدات ضرورية للصيانة وتُسهم في زيادة الكفاءة، وتساعد الشركة على تحقيق أداء أفضل وبثمن أقل حيث تواجه الشركة صعوبات في عملية إدارة عملية استيراد المواد إذ تستغرق وقتاً طويلاً نتيجة سلسلة الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلية وهذا يرهق الشركة مالياً وزمنياً؛ إذ أن التأخير يترتب عليه خسائر مباشرة وضياع للفرص السوقية للشركة. ومن الجدير ذكره أن خسائر الشركة المادية المباشرة خلال العدوان الأخير بلغت (711,675) دينار أردني، بينما قيمة الخسائر المادية غير المباشرة (4,500,000) دينار أردني. [14]

ثالثاً/ آثار استهداف شركات ومحطات إرسال الانترنت على المؤسسات وأصحاب الأعمال والمواطنين:

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان مقر **(40)** شركة وموزع لخدمة الإنترنت، تتنوع ما بين موزع رئيس وفرعي، وتسبب ذلك في انقطاع خدمة الانترنت عن مناطق واسعة، وضعفه في مناطق أخرى؛ الأمر الذي انعكس على الخدمة وأثَّر على المواطنين وعلى المؤسسات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتصميم، وطالت آثاره السلبية أصحاب الأعمال والعاملين. وحول قصف وتدمير شركات تكنولوجيا المعلومات، أفاد مالك إحدى الشركات، المركز بما يأتي:

"أعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منذ 15 عاماً ... بذلت مجهوداً كبيراً لإنشاء شركة (تشكيل الهندسية) لتطبيق أفكاري وتحقيق أحلامي ... بدأت الشركة العمل في العام 2015م، وتعمل على التصنيع الرقمي والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومقرها في الطبقة الثالثة من عمارة كحيل في مدينة غزة.. خلال العدوان عملنا بصعوبة في ظل انقطاع الانترنت

(14) معلومات حصل عليها باحث المركز/ باسم أبو جريّ، من شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)، بتاريخ (8 يونيو 2021)

وضعفه، بسبب اعتماد عملنا بنسبة كبيرة عليه ... قصفت عمارة كحيل بتاريخ 2021/5/18م ودمّرت بالكامل، ودمّرت الشركة بكامل محتوياتها، وتدمرت معها أحلامي وطموحاتي ... مشروع عملت على بنائه وتأسيسه على مدار سنوات طويلة، دمَّر في لحظة، دمرت المكاتب والأجهزة وأبرزها طابعات ثلاثية الأبعاد وماكينة (سي أن سي)، وتقدّر الخسائر بحوالي 42000 دولار.. فقدت كل شيء كما فقد (4) مختصون يعملون في الشركة مصدر رزقهم.. قامت جهات الاختصاص بحصر الخسائر ولكن لم نتلقَ أية تعويضات من أية جهة حتى اللحظة.."(15).

وحول انعكاس انقطاع وضعف خدمة الانترنت على العاملين في مجال التصميم، أفاد أحد المصممين، المركز بما يأتي:

" أعمل في مجال التصميم منذ سنوات، وحالياً في شركة مواكبة لتكنولوجيا المعلومات ومقرها مدينة غزة، لا عمل آخر لدي سواه.. يعتمد عملي على الانترنت بشكل كامل، سواء للتعاقد وجلب عمل جديد، أو لإنجار الأعمال نفسها.. بعد أن قصفت قوات الاحتلال برج الجوهرة بتاريخ 2021/5/11م، دمّرت محطة البث الخاصة بشركة (فيوجن) الكائنة أعلاه، والتي تزود عملنا بالخدمة، وعليه لم يعد مجالاً للعمل من المكتب، وانتقلنا إلى العمل من المنازل رغم أن الانترنت المنزلي ضعيف ولا يخدم عملنا الذي يحتاج لمواصفات خاصة في نوعية الخدمة، وتسبب العدوان في انقطاع وضعف الخدمة في المنزل؛ ما تسبب في تأخير انجاز التصميمات المطلوبة لشركات عربية، وهذ يضرّ بسمعة الشركة والمصمم، ويؤثر على التعاقدات المستقبلية، حيث يطلب رجال الأعمال بالخارج إنجاز تصميمات خاصة بهم وبأعمالهم في فترات لا تزيد عن الساعة والساعتين، وهو ما لم يتوفر مع انقطاع وضعف الخدمة، بالتالي فقد فقدنا أعمالاً كثيرة، وتأخرنا في انجاز أعمال أخرى.."[16].

حول انقطاع خدمة الانترنت على المشتركين في الشبكات المنتشرة في المناطق السكنية، أفاد أحد أصحاب الشبكات، المركز بما يأتي:

"أعمل في مجال توزيع الانترنت السلكي واللاسلكي في مخيم جباليا، وتتزود شبكتي (فور موبايل) بالخدمة من شركة (ديجيتال) وهي من أكبر موزعي الانترنت اللاسلكي في قطاع غزة، تزود الشبكة حوالي 2000 مشترك منهم 800 منزل بشكل ثابت.. بعد قصف قوات الاحتلال لبرج الجلاء بتاريخ 2021/5/15م، دمّرت محطة البث الخاصة بالشركة والكائنة أعلاه، والتي تزودنا بالخدمة ... فقد المشتركون الخدمة، ومعظمهم من الخريجين الذين يعملون عن بعد عبر الانترنت، ويعد العمل عبر الانترنت مصدر رزق لهم ولعوائلهم ... ومن بين المشتركين صحافيين ومحللين سياسيين.. حاولنا إيجاد انترنت بديل لعدد من المشتركين من شبكات صديقة بيد أنّه كان ضعيفاً ولم يفِ٠ باحتياجاتهم.. كما تضررت الشبكة من قصف قوات الاحتلال لأماكن مختلفة في مخيم جباليا وتل الزعتر، حيث تضررت (5) وحدات بث، و(5) لوحات شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية، وحوالي (300) متر من أسلاك الشبكة ... حاولنا اصلاح الأضرار تحت الخطر الشديد جراء تواصل القصف ولكن ليس بالصورة الكاملة.. استمر انقطاع الخدمة جراء العدوان لمدة 20 يوماً، حيث استطاعت الشركة المزودة إصلاح الأضرار وعودة الخدمة.."(17).

(15) مقابلة مع الأستاذ/ محمد أبو مطرّ- مدير شركة تشكيل الهندسية للتصنيع الرقمي، قابله عبر الهاتف الباحث: حسين حمّاد بتاريخ (8 يوليو 2021م).

(16) مقابلة مع الأستاذ/ محمود الدرّة- مصمم في شركة مواكبة لتكنولوجيا المعلومات، قابله عبر الهاتف الباحث: حسين حمّاد بتاريخ (7 يوليو 2021م).

(17) مقابلة مع الأستاذ/ سامح ظاهر- شبكة "فور موبايل" لتوزيع الانترنت، قابله عبر الهاتف الباحث: حسين حمّاد بتاريخ (8 يوليو 2021م).

رابعاً/ القيود المفروضة على مكونات أنظمة الطاقة الشمسية:

يشكل نقص إمدادات الطاقة الكهربائية مشكلة تلقي بظلال سلبية على أوجه حياة الفلسطينيين كافة، وعلى خدمات أساسية كالرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي ..الخ، ويقع أثرها السلبي على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي الآونة الأخيرة بدأ أصحاب الأعمال والبنوك والمدارس والمستشفيات في اللجوء إلى الطاقة البديلة، وازداد الإقبال على أنظمة الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية.

ولم تكتفِ سلطات الاحتلال بالقيود التي تفرضها على وقود تشغيل محطة توليد الطاقة الكهربائية، أو استهدافها لشبكات توصيل التيار الكهربائي بل شددت من قيودها المفروضة على استيراد مكونات أنظمة الطاقة الشمسية، مثل: الألواح التي تستخدم في تجميع أشعة الشمس، والبطاريات، وأسلاك التوصيل، وأجهزة التحكم، وأكدت الشركات المتخصصة في هذا المجال بأنه في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة شددت سلطات الاحتلال من القيود المفروضة على استيراد هذه المعدات واللوازم حيث تعتبرها معدات اتصالات يسري عليها قرار الحظر.

وعلى ضوء هذه التطورات تكبدت العديد من الشركات خسائر كبيرة، خاصة وأن لدى معظم الشركات بضائع ما زالت محتجزة في ميناء أسدود وهي تضطر إلى دفع مبلغ مقداره (80$) يومياً عن كل حاوية بدل أرضية رغم أن سلطات الاحتلال هي نفسها من يمنع مرور هذه الحاويات إلى قطاع غزة.

وبات تركيب أو صيانة واستبدال أجزاء من أنظمة الطاقة الشمسية في قطاع غزة أمراً بالغ الصعوبة. وفي ظل نقص المواد طرأت زيادة ملحوظة على تكاليف على صيانة الأنظمة القائمة واستحال تركيب أنظمة جديدة، ما أحدث إرباك في خدمات الاتصالات والإنترنت التي تعتمد على أنظمة الطاقة الشمسية، علاوة على أن العديد من المؤسسات الخدماتية مثل: المصارف، والمؤسسات الدولية التي تتطلب خدماتها تواجد كهرباء على مدار الساعة، تواجه صعوبات في تطوير وإصلاح هذه الأنظمة خاصة التي تضررت جراء الأحداث التي شهدها قطاع غزة.

الخاتمة

تظهر الورقة مجموعة من الحقائق التي تشير إلى أن سلطات الاحتلال تعتمد نهجاً واضحاً في محاربة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحرص بشكل عام على حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من التطور في هذا المجال، وتشدد من قيودها على قطاع غزة بشكل خاص في هذا المجال، لتكمل مهمة الحصار في عزل سكان قطاع غزة عن العالم الخارجي، وتسهم في مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية ورفع أعداد العاطلين عن العمل.

يُسهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل فعال في تطوير وتحسين نوعية الحياة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي تعزيز الحقوق الرقمية للفلسطينيين، ويُشكل الاستهداف المتعمد لمكونات هذا القطاع انتهاكاً واضحاً وصريحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، وللحقوق الرقمية، وللقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث يُحظر على دولة الاحتلال استهداف وتدمير المرافق الحيوية والأعيان المدنية التي تقدم الخدمات الأساسية والضرورية، وتُسهم في تمتع الأشخاص بمستوى معيشي مناسب يكفي لضمان صحتهم ورفاهيتهم، إذ تعتبر الحقوق الرقمية وخدمات الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات من الحاجات الأساسية للأفراد شأنها شأن مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية الأخرى.

كما أن مجلس حقوق الإنسان[18] تبنى قرارات متلاحقة سواء لحماية حقوق الإنسان على الإنترنت تماماً كخارجه ولاسيما فيما يتعلق بكفالة حرية الرأي والتعبير والحد من الرقابة الحكومية أو بدعوته جميع الدول إلى تعزيز وتسهيل التعاون الدولي الهادف إلى تطوير وسائل الإعلام ومرافق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع البلدان؛ وتأكيده على أهمية تطبيق نهج شامل قائم على حقوق الإنسان في توفير إمكانية الوصول إلى الإنترنت وتوسيع نطاقه، ومطالبته جميع الدول ببذل الجهود لسد الأشكال العديدة للفجوة الرقمية؛ وهي قرارات تنتهكها سلطات الاحتلال بشكل منظم في تعاملها مع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولاسيما في قطاع غزة.

وبناءً على الحقائق التي توردها الورقة فإن مركز الميزان يطالب:

1- المجتمع الدولي بضرورة التدخل العاجل لضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنهاء الحصار المفروض على سكان قطاع غزة، وإزالة القيود المفروضة على استيراد المعدات والمواد لاسيما اللازمة لإصلاح وتأهيل وصيانة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسد الفجوة الرقمية التي تنتهك حقوق الإنسان.

2- إلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحترام حق الفلسطينيين في الوصول إلى الانترنت، ووقف الانتهاكات المنظمة بما في ذلك محاربة المحتوى الفلسطيني وتجريم الفلسطينيين لمجرد انتقاد سياساتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وافساح المجال لتطوير قطاع الاتصالات والانترنت وتكنولوجيا المعلومات للفلسطينيين، ووقف الحملة الدولية للتأثير على شبكات التواصل الاجتماعي بمراقبة وتقييد حسابات الفلسطينيين تحت مبرر التحريض على العنف، وتساوق

[18] راجع قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 13/32، اتخذ في الدورة الثانية والثلاثون، البند 3 من جدول الأعمال، الذي اعتمده المجلس بتاريخ 1 يوليو 2016، حول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها على الإنترنت.

إدارات تلك الشركات مع سلطات الاحتلال من خلال اتفاقيات معلنة بينهم، واستهداف الفلسطينيين بشكل خاص في تمييز واضح ضدهم.

3- تمكين الفلسطينيين من تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات المستقلة والسماح لهم بالوصول الكامل لطيف الترددات وفق المعايير الدولية بما يضيق من الفجوة الرقمية بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة عموما والعالم ولاسيما قطاع غزة، ووقف كل أشكال المراقبة الجماعية، والسياسات التمييزية التي تستهدف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- الإسراع في عقد مؤتمر دولي وتوفير الأموال اللازمة لإعادة الإعمار، وتقديم الدعم المالي للشركات والمشاريع المتضررة، ومساندتها خاصة المشاريع الريادية التي تُسهم في تخفيف حدة البطالة في قطاع غزة، وضرورة قيام المؤسسات الدولية بتوفير الموارد المالية والمعدات المتخصصة لهذه المشاريع وحاضنات الأعمال خاصة أنها مخصصة للأغراض المدنية.

انتهت